

➤ السؤال الأول: لما كان حق المواطن مكفولا في السؤال عن أي معلومة وتلقي الإجابة عنها بصورة أو أخرى ، فإن الأصل في هذا الأمر أنه مباح قانونا ، لكن الإباحة هنا مقيدة وليس مطلقة(4ن)

➤ السؤال الثاني: تداول المعلومات هو حق من حقوق الإنسان الأساسية ، : (4ن) :  
يعتبر حقا مستقلا بذاته وهو مكون لحقوق أخرى و مساهم فعال في حماية حقوق أخرى وهو ما كرسته جملة النصوص القانونية الدولية والوطنية ، فمن أفضل مزايا قانون حرية تداول المعلومات قيامه بدور متدخل يؤدي لتحقيق كافة الحقوق الأخرى .  
فمن خلال المطالبة بالحق في معرفة ما تقوم به الحكومة سيخول للمواطنين معرفة ما تم التعدي على حقوقهم والقدرة في مطالبة الحكومة بتعويضهم وتكون النتيجة في العديد من الحالات تضافر المواطنين والحكومة بالعمل معا من أجل تحسين أوضاع مجتمعهم.

➤ السؤال الثالث : بالرغم من عدم وجود قانون جزائري خاص لتداول المعلومات على خلاف بعض الدول ، فإنه توجد أسس قانونية يمكن أن تشكل أساسا مهما لهذا الحق والتي يمكن أن نقسمها إلى ما يلي : (4ن) :

- الاتفاقيات العالمية والاقليمية التي صادقت عليها الجزائر : كالإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب والاتفاقية العربية لحقوق الانسان ، وهي نصوص أشارت صراحة أو ضمنا لهذا الحق.

- الدستور الجزائري المعدل في 2016 وسنة 2020 لا سيما المادة 54 منه .
- القانون العضوي للإعلام رقم 05-12 ، أو القانون العضوي 23-14 لسنة 2023.....

- السؤال الرابع : يترك للطالب في هذا السؤال أن يختار أي آلية يراها مناسبة ن شريطة تقديم تبرير كاف بذلك : (4ن) ، لكن عموما فإنه يتوقف على وجود هيئة مستقلة عن الإدارة تسهر على حصول المواطن على المعلومة التي يريدها في حدود القانون ، هذا ويشترط في اعتقادنا في هذه الجهة جملة من الشروط حتى تؤدي عملها على الوجه المطلوب وهي:
- ان تتعدد هذه الهيئة إلى مستويات مختلفة ، كأن تكون لجنة ومحكمة مثلا.
  - ان تستقل ماليا عن الإدارة .
  - ان تتحدد بدقة طريقة تكوينها وعملها والإجراءات التي تقوم بها.
  - ان تمتلك السبل القانونية لالزام الإدارة على أداء التزاماتها.
  - ان تكون قراراتها ملزمة

- السؤال الخامس : (4ن) : تهدف هذه المادة ذات الخصوصية القانونية الإحاطة بالتنظيم القانوني لحق تداول المعلومة من خلال البحث في التشريعات ذات الصلة سواء داخل أو خارج الجزائر ، وكذا الوقوف على بعض التجارب الدولية في كيفية تنظيم هذا الحق علما بأن الحركة التشريعية للدول بلغت رقما كبيرا فاق التسعين دولة، ففي هذا الصدد طالب الماستر 2 تخصص اتصال جماهيري ملزم بأن يمتلك الثقافة القانونية اللازمة التي تجعله مدركا لما يجب وما لا يجب في هذا المجال، من خلال معرفة كيفية الحصول على المعلومات ونطاق ذلك زمانا ومكانا ، فضلا على الاستثناءات التي ترد على هذا النطاق.....

بالتوفيق لكم